

الحكومة الإلكترونية للأمن - دراسة حالة الجزائر  
E-Governance of Security - Algeria Case Study

تاريخ النشر: 2020/01/08	تاريخ القبول: 2019/05/17	تاريخ الارسال: 2019/01/15
-------------------------	--------------------------	---------------------------

د. نور الصباح عنكوش

جامعة محمد خيضر - بسكرة

aknouchenouressabah@gmail.com

ملخص :

لقد أثارت مفاهيم الإدارة والحكم في العديد من دول العالم قضايا متعلقة بالأمن، من حيث العلاقة بين النظم الأمنية وأساليب الحكم القائمة، فقد أظهرت التجارب في العديد من الدول، أن فشل المنظومة الأمنية كان راجعا بالدرجة الأولى إلى فساد النظم السياسية السائدة وأنه لا يوجد أمل حقيقي في هذا الإطار ما لم تحدث تغيرات في أساليب الحكم.

ومن الواضح أن مفهوم الحكم الراشد هو وحده القادر على تلبية حاجيات البحث في هذا المجال، من حيث غلبة مفهوم اقتصاد السوق وانتشار دور الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وقيم الخصخصة والمجتمع المدني والتي تمثل نوعا جديدا من الأفكار التي تتكاتف في صياغة علاقة مفصلية بين الحكم الراشد والأمن.

الكلمات المفتاحية : الأمن , الحكومة , التكنولوجيا , المجتمع المدني , الإرهاب .

**Abstract**

The concepts of administration and governance create a real debate around security issues, in terms of the relationship between security systems and modern modes of governance.

However, it is clear that this relationship depends on certain conditions such as market economy, privatization, civil society, democracy and human rights as well as other values that meet the needs of new societies and requirements of globalization.

**Key words:** security, governance, technology, civil society, terrorism.

#### مقدمة :

إن إدارة القضايا الأمنية أصبحت ذات أهمية قصوى لدى صناع القرار وعلم التفكير والنخب ومع تطور ظاهرة الإرهاب من المستوى الوطني إلى مستوى ما فوق وطني، يزداد الاهتمام بالمعطى الأمني في مختلف الترتيبات والتسويات والمبادرات ذات الطابع الثنائي أو الثلاثي أو المتعدد الأطراف، خاصة مع دول الجنوب رغم ما يطرحه ذلك من إشكاليات و تحديات تمس سياسات الدفاع الوطني لمختلف الدول التي لا تنسجم بالضرورة مع المقاربات الغربية في هذا المجال الحساس و المرتبط بالسيادة الوطنية ، ولو تحت مسمى مكافحة الإرهاب مادام هذا المفهوم في حد ذاته يطرح عدة علامات استفهام تزامناً مع حركية تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي غيرت المفاهيم والإستراتيجيات.

#### الإطار العام للدراسة :

واضح للعيان اليوم ، أنه لم تعد الحروب حروباً عسكرية فقط، بل أخذت أشكالاً جديدة و استحدثت وسائل وأساليب عصرية و ظهر ما يسمى بحروب الجيل الرابع أي، " الحروب الإلكترونية " ، التي تتم في فضاء لا يعترف بالحدود الجغرافية عن طريق مجموعة من الأسلحة: التجسس الإلكتروني، زرع الفيروسات ، التظليل الإلكتروني الرسائل الصامتة و القرصنة الإلكترونية... الخ . من خلال عمليتي الهجوم و الدفاع الإلكترونيين ، وللوصول إلى تحقيق أهداف الحرب الإلكترونية و إلحاق الضرر بالخصم تتعدد أنماط إستراتيجياتها بحيث يتفق كل منها مع أهمية الهدف الذي توضع لأجله و المجال الذي تريد استهدافه العسكري ، السياسي، الاقتصادي الاجتماعي، أو الفكري-الثقافي ، و كل هذه التطورات التكنولوجية، السريعة و المهددة للدول و المجتمعات الحديثة تحتاج السيطرة عليها إلى قيم ومعايير الحكم الراشد.

### مصطلحات الدراسة :

لعلنا نجد في مفهوم الحكم أو الحكامة , ما هو حكمة في اللغة العربية من جهة (كما ورد في القرآن الكريم مصداقا لقوله تعالى : "ومن أوتي الحكمة فقد أوتي خيرا كثيرا"<sup>1</sup>, وفي الواقع من جهة ثانية , من حيث أنه كمفهوم يعني الإدارة الصالحة للإمكانيات على ضوء طبيعة الحاجيات و مؤشر الإحتمالات وبالتالي إتخاذ القرارات العقلانية التي تتكيف مع مدخلات البيئة على نحو جيد يستوعب كل شروط الإستقرار والتنمية .على صعيد آخر فقد , قال مدير البرامج العالمية في البنك العالمي, "دانيال كوفمان" إن البنك أعد مؤشرات للحكم الرشيد، وتطبق في غالبية دول العالم، وهي وجود إدارة الحكم التي تتطلب استقرار سياسيا وأمنا حقيقيا أي غياب الأعمال الإرهابية والعنف، ولا يمكن الحديث عن هذه المعايير دون استقرار سياسي وسلم مجتمعي ومدني، خاصة مع تردي الأحوال السياسية والاجتماعية والاقتصادية في العالم الثالث وانتشار التطرف والتعصب. أما مفهوم الأمن , فهو ينطوي على دلالات و أبعاد واسعة جدا للتحليل و الفهم, من منطلق تعدد تعاريفه وتداخلها مع الأنظمة السياسية و البيئات الداخلية و الخارجية, نتيجة تداخل نطاق البحث في هذا المجال الحساس , والذي يسعى إلى بلورة مجموعة من النتائج والمؤشرات المرتبطة بتأثير السياسات العامة الأمنية في طبيعة القرارات الأمنية الحكومية المتخذة داخليا وخارجيا، بناء على تأثير القوى داخل المجتمع من فعاليات المجتمع المدني وجماعات الضغط وأحزاب سياسية وإعلام، وعندما نقول إعلام نكون بصدد مقارنة عنصر هام في التحليل نتيجة دور المعلومة في هندسة الأمن المعاصر(الرقمي أو الافتراضي أو الإلكتروني حسب صيغ الترجمة و سياقها اللغوي و التعريفي و المعرفي ) وتلبية حاجيات الأمن القومي في ظل مخرجات التكنولوجيا الرقمية الجديدة و التي أصبحت محدد رئيسي في موضوع حوكمة الإرهاب الشبكي العابر لحدود الدولة الوطنية بشكل لم يسبق له مثيل منذ قيام الدولة المركزية الحديثة في أوروبا بعد معاهدة وستفاليا.

### أهداف الدراسة :

إن ثلاثية السيادة والأمن والتكنولوجيا , أصبحت تتحكم في مستويات تلبية حاجيات الفهم و التفسير لما يحدث في عالم أصبح على تخوم ما يشبه الفوضى و يحتاج تأمينه دوله و مجتمعاته المعاصرة , لمقاربات و سياسات تركز على العلم و الذكاء , وهو ما يضع الدول النامية أمام أسئلة جديدة حول الأمن و الذات و المستقبل , و الجزائر بحكم تاريخها و جغرافيتها تجد نفسها أمام واقع جيو أمني صعب و معقد و خطير , مما يستوجب عقلا أمنيا واعيا بالمخاطر التي تهددها في مطلع قرن جديد يختلف عن كل القرون السابقة التي مرت بها البشرية في تطورها , من حيث تأمين وجودها و هويتها .

إشكالية الدراسة:

إن أخطار التنظيمات الإرهابية المستعملة والمبرمجة ضد البلدان الهشة أمنيا تكون أكبر في حالة سوء التدبير في إدارة الحكم لجهة الشفافية و المشاركة و المواطنة , و هذه الشروط تتطلب قدرا عاليا من الوعي الشعبي والسياسي لدى النخب والمؤسسات الحاكمة, ولكن الحاصل اليوم أن البلدان التي تعاني عجزا ديمقراطيا تدرك ذلك جيدا, بل تعيش على أمل نوع من الإصلاح السياسي والإداري والهيكلية قد ينعكس على الأمن القومي .

من هذا المنطلق نستطيع القول , لقد أصبح الإرهاب ظاهرة عالمية بما يهدد الأمن الإنساني, بعد هجمات 11 من سبتمبر 2001, ولمواجهة تنامي هذه الظاهرة الإرهابية المتعددة الأشكال و السياقات و الأفكار, عمد المجتمع الدولي إلى رسم عديد الاستراتيجيات ووضع العديد من المقاربات لمواجهة الظاهرة والوقاية منها؛ على غرار الإستراتيجية الأمنية، فضلا عن مقارنة الحكم الراشد التي تهدف إلى الوقاية من تغلغل الإرهاب من خلال محاولة تنمية الإدارة وجودة التسيير وشفافية الأداء ومشاركة المواطن حتى لا تكون هناك بيئة حاضنة لإنتاج و لنمو وتكاثر الجماعات الإرهابية المتطرفة كما وكيفا , ومن هذا المنظور يتمظهر السؤال المركزي التالي: كيف يمكن الوصول إلى تحقيق معايير الحوكمة الإلكترونية في مجال السياسات العامة الأمنية المعاصرة على ضوء التجربة الجزائرية ؟ وعليه تتبلور الأسئلة الفرعية التالية :-كيف يمكن للعقل الأمني , إعادة إنتاج وعي جديد بمخاطر رقمنة الظاهرة الإرهابية في ضوء التهديدات الأمنية الجديدة ؟

-كيف يمكن البناء على التجربة الأمنية الجزائرية التي بدأت في تسعينيات القرن الماضي , وتستمر حتى اليوم, في الإجابة عن سؤال الإرهاب العابر للحدود ؟

-مستويات الدراسة :

## 1- إدارة دولية أم حكم راشد عالمي ضد الإرهاب؟

إن فكرة الإدارة الدولية مثلاً لم تكن مطروحة على المستوى الدولي، باستثناء ما طرحه بعض المنظرين الذين يروون فيها حلاً للخلاص من المشاكل التي تواجه الكثير من الأزمات العالقة لكن نظرية الإدارة الدولية تعيد طرح النقاش حول فكرة المجتمع الدولي. يعتبر بنتام من أفضل المفكرين الذين أسسوا لاستخدام عبارة قانون دولي أو قواعد دولية. كذلك الفيلسوف كانت الذي نادى بجمهورية عالمية أو اتحاد عالمي للشعوب.

بالنسبة إلى سموتس م. ك. فإن خيار الاعتقاد بالعلاقات الدولية من خلال مصطلح الإدارة الدولية يسمح بإعطاء رؤى للأشخاص وللتفاعلات التي أهملتها الأدبيات الواقعية، ويجدد التفكير حول الدولة بصفتهما عضواً في المؤسسات الدولية تقرر مع مجموعة الدول المبادئ والإجراءات التنفيذية في إطار الإدارة الدولية أو التحكم الدولي، وهي التي تتولى تنفيذ الاتفاقات وتطبيق القرارات الصادرة عن المؤسسات الدولية بموجب قوانين تصدرها في إطار إقليمها كونها ما زالت تتمتع تجاهه بالسلطات التشريعية والقضائية، وهي التي تنقل إرادة شعبيها إلى المحافل الدولية<sup>2</sup>، ولذلك، يمكن تعريف الإدارة الدولية بأنها نشاط يهدف لخلق تفاعل تنظيمي هادف على مستوى إقليمي أو دولي. ويمكن القول أن التعاون الدولي هو الخلفية القانونية للإدارة الدولية، وقد أوجدته الحاجة بهدف إحلال السلام والأمن الدوليين. إن السياسة المعتمدة في دولة ما يمكن أن تنسحب بآثارها على الدول الأخرى. في تصريح لمجلس وزراء خارجية السوق الأوروبية المشتركة في 28 نوفمبر 1991، نقراً ما يلي: "يلح المجلس على أهمية الحكم الجيد"، لكن الملاحظ أن الواقع الدولي يقترح علينا بعد أكثر من 20 عاماً على ظهور مفهوم الحكم الراشد حالات فاشلة للعلاقة بين الأمن والحكم الجيد:

أ- حالة منطقة الساحل: هذه حالة ترتبط بمقاربة الدولة الفاشلة على مستوى الفشل السياسي للحكومة في إدارة الأوضاع بدول متخلفة عديدة، كما في منطقة الساحل على سبيل المثال لا الحصر، و الغير القادرة على أداء وفرض قوتها السياسية والعسكرية بالشكل المطلوب، فالحكومة المتواجدة في الجنوب (باماكو) لا تتعامل مع الأزواد في الشمال بإتباع إستراتيجية تقاسم السلطة (Power Sharing) أي "لا تتعامل مع وضعية التعددية المجتمعية، من خلال الاعتراف بالهوية الجماعية، وتمثيل كل الجماعات المتميزة في

السلطة"أفلو وفرت الحكومة بإدارتها لهذه الأزمة درجة عالية من التمثيل للطوارق على جميع المستويات الاجتماعية والثقافية والإقليمية، لاسيما تخصيص لهم حصص معينة في السلطة وعوائدها لما استوطنت الفوضى في مالي، وانعدم الأمن الداخلي.<sup>3</sup>

بالنتيجة، مالي تعتبر نموذجا للدولة الفاشلة أي تنتهي لتلك الدول غير القادرة عمليا على السيطرة على أراضيها، وممارسة الحكم الراشد والامتثال بالتزاماتها القانونية الدولية، بحيث تنتشر فيها الفوضى واللاأمن، ومحاولة السيطرة على الأجزاء المختلفة للبلاد من طرف الفاعلين غير الدوليين، لأنها أصبحت مثالا لحضانة وتشكيل التهديدات للنطاق الدولي، وأكثر ما يتجلى التعاون الدولي لإدارة الشؤون الدولية في مجال عمل المنظمات والمؤسسات الدولية التي يركز عملها بشكل أساسي ووفقاً لما جاء في موثيقها إلى التعاون الدولي، حيث جاءت النصوص الدولية لتؤكد التعاون الدولي بطريقة مباشرة وواضحة، وهذا ما نلاحظه بشكل واضح في ميثاق الأمم المتحدة. لكن سرعان ما تكشف الأمر عن عدم فعالية التعاون لإدارة الشؤون الدولية أو أقله إدارة الأزمات الدولية، فالتعاون يترك للدول مساحات أوسع من الحرية في اتخاذ القرار بالتعاون وتحديد شكل هذا التعاون.

هذه الإدارة يمكن أن تفعل من قبل التنظيم الدولي والمنظمات الدولية، حيث هناك ارتباط بين الإدارة الدولية والتنظيم الدولي، فهذه الإدارة لا تعمل خارج هذا التنظيم. وقد رافقت نظريات التنظيم الدولي، دعوات نحو إقامة حكومة عالمية للقضاء على الفوضى الدولية. لذلك نقول إنه بدلاً من الاستئثار من قبل تحالف تقوده أميركا وتشن من خلاله الحرب على «داعش»، لكن ما هي الحرب؟ يقول الباحث الإستراتيجي كلوفيتز، أن الحرب هي إمتداد للسياسة ولكن بوسائل أخرى، وهو ما لا ينطبق بالضرورة على مفهوم الحرب ضد الإرهاب و الذي لا يعتبر خصم عادي يقبل بالديبلوماسية و السياسة و يعترف بالآخر، مما يتطلب استخدام الإدارة الدولية كمفهوم جديد لحل الأزمات واستثمارها، أي الإدارة الدولية بشكل ناجح في مكافحة الإرهاب، وذلك من خلال توحيد جهود الفواعل الرسمية و غير الرسمية الدولية، وهنا نطرح سؤال آخر، ماهو الإرهاب؟

تشير موسوعة لاروس للإرهاب كمجموعة أنواع العنف التي ترتكها مجموعات

راديكالية<sup>4</sup>.

هذا التعريف لا يعبر عن كل الحقيقة من منظور العصر الذي نعيش فيه اليوم والذي يتطلب عناصر تحليل جديدة على المستوى التكنولوجي والبنوي والفكري في إطار أشمل وهو العلاقة بين العنف أو الأمن من جهة والعولمة والحكومة تحديدا من جهة ثانية , على غرار شراكة القطاع الخاص في مجال الإستراتيجية الأمنية , وهنا يتلخص دور القطاع الخاص في مجال تطوير السياسات الأمنية في محاولة الانتقال من مفهوم الأمن الدولي أو الدولاني إلى مفهوم خصخصة الأمن , حيث يؤدي أصحاب الشركات وأرباب الأعمال أدوارهم كمواطنين صالحين يسعون لتأمين مصالحهم ومشاريعهم بالقوة من خلال ميليشيات أو مرتزقة أو أفراد للحماية أو للدفاع أو للمواجهة مثل ظاهرة بلاك واتر, في العراق بعد سقوط بغداد في 2003, أو المشاركة في صياغة الخطط والمشاريع وتمويل السياسات الأمنية بالتعاون مع المركب الصناعي العسكري في الدول الرأسمالية الكبرى , ولهذا فالعلاقة بين النظام الإقتصادي والنظام الأمني علاقة حتمية في مجال الحكومة بحيث يجب أن تكون متداخلة ومبنية على الإعتماد المتبادل .

ب- حالة البحر المتوسط :

إن إعلان برشلونة 1995 في الجانب الأمني يقول بصريح العبارة, أن الموقعين على الإعلان سيعملون على تدعيم التعاون بين بعضهم بعض من أجل مكافحة الإرهاب تحديدا<sup>5</sup>

الإرهاب هنا تم ذكره كلبنة واحدة ضمن بنود الشراكة السياسية والأمنية في ضفتي المتوسط على أساس أن الإرهاب هو خطر محتمل مرتبط بتدفق الهجرة غير الشرعية نحو الشمال وبالتالي يقع على دول الجنوب عبء أكبر في مكافحة الظاهرة العابرة للحدود ومواجهة الإرهابيين الناشطين على أراضيها أو المهاجرين إلى أوروبا .

الحديث هنا لا يقف عند المستوى الإستراتيجي فقط بل على المستوى الديموغرافي كمصدر تحليل لمستقبل العلاقات بين دول المتوسط النامية من جهة والمتقدمة من جهة ثانية على أساس أن الأمن في الجنوب يعتبر مصلحة وطنية لدول الشمال , خاصة مع تطور الأحداث الإقليمية في المنطقة على هامش الربيع العربي و تعقيدات الصراع في الشرق الأوسط بشكل جعل السؤال المركزي يكون حول مدى توفر آلية متوسطة لإدارة الأزمات ومكافحة الإرهاب بفعالية ؟. واضح أن المطلوب هو تنسيق أمني وعسكري لا يتوقف عند حد

تبادل المعلومات بل يصل لحد تسيير العمليات المشتركة في الأرض أو إدارة المناورات الحربية الجماعية لتفعيل حكامه أمنية حقيقية لمواجهة التهديدات التي أصبحت خطر حقيقي على الشمال و الجنوب معا في البحر المتوسط والذي كان يعرف ببحيرة السلام , ولكن تضارب المصالح وعدم وضوح الرؤية بين اللاعبين الأساسيين في المنطقة يعرقل أي مبادرة جادة في هذا الإتجاه على غرار السعي الفرنسي -المصري لإنشاء الإتحاد من أجل المتوسط في عهد الرئيس الفرنسي الأسبق نيكولا ساركوزي , و الذي لم يتجسد في الواقع لعوامل سياسية و أمنية مختلفة .

## 2-عولة الأمن أم أمنة العولة؟

هذا ما:

1- أكد عليه خبير الإعلام الأمريكي هيرت شيللر في كتابه "المتلاعبون بالعقول" في وقت سابق؛ حيث أشار إلى الدور الكبير الذي تلعبه وسائل الإعلام والاتصال في تضليل الرأي العام وأدلجة العقول<sup>6</sup>.

2- تقوم به أغلب التنظيمات الإرهابية لكسب منخرطين جدد وتجنيد أتباع من مختلف أنحاء العالم وبجنسيات متعددة ، متجاوزة المراقبة الأمنية الكلاسيكية عبر المطارات والموانئ والمعابر الدولية.

3 -نجح فيه تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش" نسبيا بين 2014-2017.

إن هذا التطور أحدث ثورة فكرية في الميدان الأمني الذي تأثر هو الآخر بالتطور التكنولوجي، وبات من الضروري إعادة مراجعة العديد من المفاهيم التي يقوم عليها هذا الأخير (كمفهوم الأمن، السيادة، الحدود، القوة...) فالتعريفات التقليدية لهذه المفاهيم لم تعد قادرة على استيعاب هذا التطور.

مفهوم الأمن مثلا أخذا في الاتساع ليشمل العديد من الإبعاد بما فيها الأمن الإلكتروني، الذي يركز بالأساس على مدى القدرة على فرض الإجراءات والتدابير الحمائية حتى يكون هناك استخدام آمن للتكنولوجيا دون حدوث أي ضرر، ومع تطور وانتشار السلوكيات السلبية، القائمة على التوظيف التكنولوجي أو ما يعرف بالجريمة الإلكترونية

العابرة للحدود، فالدولة لم تعد قادرة على التصدي لهذه السلوكيات الأخذة في التشابك والتعقد، كما أن المقاربات التفسيرية التقليدية عجزت عن استيعاب و تفسير الاختراقات الجديدة أو ما يسمى بالحروب الإلكترونية التي تهدد الأمن المعلوماتي للدولة، لقد برزت العديد من المقاربات الجديدة لها القدرة على مواكبة هذه التطورات على غرار مفهوم الحكومة الإلكترونية :

#### أ- الحكومة الإلكترونية:

تعتبر مقارنة جديدة و هي قائمة على إشراك مختلف الفواعل الرسمية ( السلطات الرسمية: التنفيذية، التشريعية والقضائية)، وغير الرسمية (الأفراد، المجتمع المدني، القطاع الخاص...) للحد من هذا النوع من الجرائم بالاعتماد على مجموعة من الإجراءات والتدابير المشتركة التي تعمل على الكشف المبكر عن التهديدات الإلكترونية والتصدي لها وإمكانية احتوائها والكشف عن مصادرها قبل وقوعها قصد تحقيق الأمن الإلكتروني بعدما أثبتت النماذج التقليدية البيروقراطية أو الدولية محدودية قدرتها على مواجهة المشاكل الأمنية المعاصرة، والتي أصبحت تهدد مستقبل الإنسان وبقاءه.

#### ب- معايير الحكومة الإلكترونية :

لقد أصبح من الضروري البحث عن نماذج جديد لتأمين المجتمع، تزامناً مع حركة تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حيث لم تعد الحروب حروباً عسكرية فقط، بل أخذت أشكالاً جديدة و استحدثت وسائل وأساليب عصرية وظهر فعلياً ما يسمى بحروب الجيل الرابع " الحروب الإلكترونية " ، التي تتم في فضاء لا يعترف بالحدود الجغرافية عن طريق مجموعة من الأسلحة: التجسس الإلكتروني، زرع الفيروسات ، التظليل الإلكتروني الرسائل الصامتة و القرصنة الإلكترونية... الخ من خلال عمليتي الهجوم والدفاع الإلكترونيين ، ولوصول إلى تحقيق أهداف الحرب الإلكترونية وإحاق الضرر بالخصم تتعدد أنماط استراتيجياتها بحيث يتفق كل منها مع أهمية الهدف الذي توضع لأجله والمجال الذي تريد استهدافه العسكري ، السياسي، الاقتصادي ، الاجتماعي أو الفكري الثقافي .

إن جهاز الكومبيوتر حل محل السلاح اليدوي و القرص الضاغظ أصبح قاتلاً كالصاروخ أيضاً وهو ما يربط العلاقة بين التكنولوجيا والإرهاب من حيث ، أن جهاز

الحاسوب هو أرخص سعرا من الأساليب الإرهابية التقليدية، فكل ما يحتاج إليه الإرهابي هو جهاز الحاسوب ووصله بالانترنت، و الإنترنت هنا أكثر مرونة وأكثر جاذبية بل ويعتبر بيئة مفتوحة للعنف و القتل والموت .

لقد هيمن العلم على تاريخ الأرض , فدور التكنولوجيا الحاسم في الحروب كان معروفا على إمتداد التاريخ , منذ أن قام الإنسان القديم بنحت حجر لأول مرة ليجعل منه فأسا, و إلى فرانسيس بيكون ثم الثورة الفرنسية مع الجهود العلمية لإقامة نظم واضحة لإدارة الحرب والسلم , ووصولاً ما قدمه الباحث الروسي يوجين سوكوننيكوف عن العلاقة بين العلم و التكنولوجيا و العلاقات الدولية .<sup>7</sup>

من هذا المنطلق , و في ظل العولمة , هل يمكن لمقاربة الحوكمة الإلكترونية أن تكون آلية فعالة ل :

مواجهة الإرهاب الإلكتروني .  
تحقيق الأمن الإلكتروني؟

أولا-مواجهة الإرهاب الإلكتروني : (Cyber terrorism):

لا يختلف الإرهاب الإلكتروني عن الإرهاب العام إلا في نوعية الأداة المستخدمة لتحقيق الهدف من العملية الإرهابية، فهو يعتمد على الاستغلال الأمثل لشتى التقنيات التكنولوجية والاتصالية الحديثة والمتطورة بغرض بث الخوف والرعب في نفوس الأفراد والمجتمعات والدول، وتهديد أمنهم واستقرارهم السياسي والمجتمعي.

يعرفه رئيس المركز العربي لدراسات الفضاء الدكتور عادل عبد الصادق: " بأنه نشاط أو هجوم متعمد يملك دوافع سياسية ويسعى للتأثير في القرارات الحكومية والرأي العام العالمي، ويستخدم الفضاء الإلكتروني بوصفه عاملاً مساعداً ووسيطاً في عملية التنفيذ للعمل الإرهابي، أو الحربي، كما يسعى لإحداث تأثير معنوي ونفسي عبر التحريض على بث الكراهية الدينية وحروب الأفكار، ويأتي هذا العمل في صورة رقمية عبر استخدام آليات الأسلحة الإلكترونية الجديدة في معارك تدور رحاها في الفضاء الإلكتروني، وقد يقتصر تأثيرها على بعدها الرقمي أو تتعداه لتصل إلى الإضرار بأهداف مادية تتعلق بالبنية التحتية الحيوية"<sup>8</sup>.

### ثانيا-تحقيق الأمن الإلكتروني:

يمكن تعريف الأمن الإلكتروني بأنه الأمن الذي يعمل على توفير الحماية للمعلومات من المخاطر التي تهددها أو الاعتداء عليها وذلك من خلال توفير الوسائل اللازمة لحماية المعلومات الإلكترونية من المخاطر الداخلية والخارجية , وهو ما يتطلب حزمة من المتطلبات تتمثل في:- ضرورة تعيين مسؤول متخصص في مجال أمن وسرية المعلومات يختص بتقديم المعلومات الدقيقة ومعالجة الاختراقات على أمنها.

- ضرورة إجراء تقييم مستمر للتطبيقات للتأكد من توفر أعلى الدرجات للاحتياجات الأمنية.

- ضرورة الاهتمام بكافة أنواع الأمن المعلوماتي المادي والمنطقي وحفظ وسائط التخزين بشكل آمن.

- عدم إفشاء أي معلومة شخصية ما لم يتم الموافقة عليها من قبل الأطراف المعنية بها.

- ضرورة تنفيذ الندوات والدورات التدريبية المستمرة لكافة العاملين لتحديث معلوماتهم وعمل خطط طوارئ<sup>9</sup>.

من هنا يتمظهر دور الأمن الإلكتروني في ظل الحروب والأزمات والتهديدات الأمنية الجديدة للدول , حيث تفرض التهديدات والمخاطر الناتجة عن الأزمات والحروب، فضلا عن عنصري الزمن والمفاجأة، مناخا نفسيا يتسم بالقلق والتوتر الذي يتأثر به غالبا معظم عناصر المجتمع. ومن المهم هنا تكمن معرفة كيف دخلت المعلومات والاتصالات في الحروب والصراعات المسلحة والمؤسسات العسكرية، حيث تمثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأساليب والطرق والمعرفة الفنية المرتكزة إلى العلم، والتي تستخدم في جمع ومعالجة وتخزين وإدارة وتأمين المعلومات باستخدام وسائل إرسال واستقبال معينة.

يكتسب توافر المعلومات أهمية كبرى في إدارة الأزمات، ومواجهة التهديدات، لأنه يسمح بالتدخل في الوقت المناسب لمواجهة الأزمات والكوارث والتهديدات بمنهجية وتخطيط، تطبعها المرونة والهدوء والفعالية، بعيدا عن الارتجال والتسرع، بما يمنع وقوع الخسائر، أو يحد منها إلى أدنى درجة ممكنة.

يتطلب هذا الأمر وجود معلومات دقيقة، تشرف على تحضيرها أجهزة ومؤسسات خاصة ، كالشركات، علب تفكير، أرباب عمل، سواء قبل ظهور الأزمة ل:  
-توفير حد أدنى من الشروط لمواجهةها في أثناء حدوثها.

-تجنب المخاطرة بسبب تصاعدها في أثناء حدوثها، لتجنب العشوائية في التعامل معها والاستفادة من معلومات ما بعد الأزمة لاستثمارها في حالة تكرر حدوث أزمات وتهديدات لاحقة<sup>10</sup>، كما تتزايد أهمية الأمن الإلكتروني، في الوقت الراهن نظرا إلى تزايد تنامي التهديدات الأمنية والأزمات الدولية المختلفة بجميع أبعادها، على امتداد مناطق مختلفة من العالم ، مما:

- يطرح تحديات كبيرة أمام صانعي القرار.

-يفرض بلورة حلول وتدابير متطورة وناجعة لتطويقها في عالم متسارع ذابت فيه الحدود بين ما هو دولي وما هو محلي<sup>11</sup>.

### 3- موقع الجزائر في المعادلة الأمنية الجديدة ؟

هذا ما يفرض على الجزائر عقيدة أمنية جديدة بل وهوية جديدة على هذا المستوى الجيو-إستراتيجي وذلك درءا لكل التهديدات والمخاطر التي تضغط عليها بالمعنى الإلكتروني الذي تتضمنه الحروب التناظرية عابرة للحدود ، خاصة مع تطور الأحداث الإقليمية في المنطقة على هامش ما ينعت بالربيع العربي وتعقيدات الصراع في الشرق الأوسط وقضايا الهجرة غير الشرعية عبر البحر المتوسط ، وذلك بشكل يجعل السؤال الهام حول حتمية توفير آلية لإدارة الأزمات ومكافحة الإرهاب ، على ضوء صراع القوى الكبرى للسيطرة على الفضاء وعلى الشبكات وعلى المعرفة للنفوذ والهيمنة وإعادة رسم خارطة العالم ؟

يمكن للجزائر أن تتغلب على هذه التحديات بخلاف باقي الدول العربية المهددة في كيانها وهويتها ووجودها منذ 2011، وذلك بالاعتماد على قوتها ومواردها البشرية والمادية ، والاهم من هذا وذاك بالتماسك الداخلي والتوافق المجتمعي والسياسي في لحظة الخطر، بين مكونات المجتمع من جهة وبين النظام القائم والمعارضة من جهة ثانية ،ومهما كانت أخطار التنظيمات الإرهابية المستعملة والمبرمجة ضدها ، فإن الوحدة الوطنية وتماسك الجبهة الداخلية هما العاملان اللذان سوف يحددان أسلوب إدارة الأزمة بأقل التكاليف

مما سيجعلها أي الجزائر تتصدى لهذه المتغيرات الأمنية الخطيرة , وهذه الوحدة تتطلب قدرا عاليا من الوعي الشعبي والسياسي لدى النخب الحاكمة, كما تتطلب ما يمكن نعتة بالأمن الذكي , على مستويين :

1- أن تنشأ من طرف خبراء في المؤسسات الأمنية , مواقع في مختلف شبكات الأنترنت لمواجهة الفكر المتطرف ونشر الفكر المعتدل الذي يدعو للتعايش والتسامح والتعارف بين الشعوب.

2- أن تراقب مواقعها بشكل دائم وحمايتها من الاختراق من طرف المنظمات والجماعات الإرهابية التي تهدد وجودها, وهي محددات الهندسة الأمنية التي تضمن الإستقرار للدولة والمجتمع وسط المتغيرات الخطيرة بنيويا وإستراتيجيا , والتي تتطلب إستبصارا تقنيا و هيكليا وبشريا للمستقبل. يتوجب على إداري الأمن في بلد كبير كالجزائر بل قارة بالمعنى الجيو-إستراتيجي و المسؤولين على الأمن بالمعنى المعلوماتي و التنموي والنفسي و البيئي والدفاعي , أن يكون لديهم الإلمام الكامل بالمتغيرات الجديدة لمفهوم وآليات الأمن , مع ضرورة ربط الإمكانيات بالتوقعات لمختلف التهديدات و تكييف القدرات المحلية مع الحاجيات الدولية للأمن في ظل فوضى العولمة , حتى تكون الأهداف المرسومة قابلة للتنفيذ والتطبيق بفعالية وشفافية تعود بالإستقرار الشامل .

إن الاستيعاب الفكري و المنهجي و العملياتي للإرهاب في تظهره الجديد , يعني الاستعداد والتوجه الذهني لدى النخب الأمنية و صناع القرار الأمني نحو أبعاد الأمن المختلفة وتحدياته التكنولوجية و الإنسانية و السيكلوجية , لكي يكون هذا التوجه والاستعداد مرتكزا على فناعة ذاتية ناتجة عن إدارة جادة وصادقة تسهل الوصول إلى مستويات أمنية معقولة تحقق للوطن الإستقرار السياسي و المؤسساتي و الإستراتيجي من جهة , و للمواطن الإستقرار النفسي و الشعور بالأمان من جهة ثانية , و هو شرط أساسي للتقدم و الإزدهار الشامل .

إن كل نظام سياسي يجب أن يمتلك وسائل الحماية الذاتية والمقصود بالحماية ليست القوة المادية فقط من جيش و أجهزة وهياكل و موارد بشرية ونخب بل قيم ومعايير معنوية ورمزية في ضوء مشروع مجتمع يقوم على وضوح الرؤية وشفافية التسيير وحسن

توزيع الثروات على مجموع افراد المجتمع وعدم التصادم مع مكونات الأمة بما يضمن المناعة ضد أي تهديد خارجي أو داخلي واضح للعيان أو مخفي عابر للحدود .

في الحالة الجزائرية كانت تجربة سنوات التسعينيات حبلئ بالتحديات و الدروس التي أحاطت بالنظام السياسي و بكيان الدولة الذي كان قاب قوسين أو أدنى من الانهيار, و اليوم يمكن البناء على هذه التجربة في مواجهة إرهاب غير تقليدي لكن بآليات غير تقليدية تستدعي مقارنة تشاركية لفواعل غير رسمية مقاومة بالمعنى العلمي و التكنولوجي للتطورات الشبكية لظاهرة الإرهاب في القرن 21 , وفي مجال التشريع صدر في الجزائر مثلا, مرسوم تنفيذي رقم 1998/256 بشأن البريد و المواصلات و مرسوم تنفيذي رقم 2000 /307 يحي قانونيا و تنظيميا من الجريمة الإلكترونية<sup>12</sup> , لكن الموضوع يتجاوز الدولة بالمعنى البيروقراطي للسياسة العامة الأمنية , و من متطلباته العملية في اللحظات التاريخية الراهنة بالنسبة لدولة محورية كالجزائر, ترنو للإستقرار و التنمية :

أولا, نشر الوعي بين المواطنين وخاصة الشباب بمخاطر التعامل مع المواقع السيئة و المشبوهة على الشبكات .

ثانيا, تفعيل دور المجتمع المدني و المؤسسات للقيام بدور التوعية و الوقائية من الوقوع في ما يمكن تسميته بلعبة الموت التي تقترحها فضاءات الإنترنت المفتوحة على القتل العشوائي و التكفير الشامل و الإرهاب . إن الجزائر ليست بمنأى عن إعادة الهندسة الجارية اليوم في المنطقة بحكم :

1- موقعها الجيوبوليتيكي (قلب المغرب العربي و شمال افريقيا كما يصفها الصحفي الفرنسي في جريدة لوموند الراحل بول بالطا).

2- ثرواتها البشرية و الباطنية و المستقبلية المتعددة.

لذلك مطلوب منا فهم و رصد سياقات و آليات هذه التحولات الجذرية الراهنة في ما كان مسلمات و ثوابت سيادية و أمنية طرأت عليها مظاهر التغير بحكم العولمة , حتى نستطيع التعاطي معها بشكل فعال يستبق و يتوقع أخطارها و يستعد للتعامل معها , من خلال الحاجة لفهم دينامية التحول الجديدة في بنية التنظيمات الإرهابية و بيئة العلاقات

الدولية في الألفية الثالثة و التي تحكم العالم المعاصر , إذا أرادت الجزائر, بكل واقعية السعي نحو استعادة دورها المحوري كقوة اقليمية في المنطقة.

لقد أوصى المشاركون في المؤتمر الدولي السادس للجرائم المعلوماتية، والذي عقد في القاهرة بمشاركة 190 خبيرا يمثلون 57 دولة، باعتبار اتفاقية المجلس الأوروبي بشأن الجرائم المعلوماتية نموذجا استرشاديا لوضع معايير دولة قانونية، وبضرورة تعزيز الجهود التي تبذلها منظمة الأنتربول في مجال الوعي بين الشرطة والجماهير- من خلال التدريب وإقامة شبكة دولية بين معاهد التدريب- لتحقيق الاستخدام الأمثل للأدوات والبرامج المتاحة، وجمع المعلومات عن الجرائم المعلوماتية في قواعد بيانات الأنتربول 12, وتعميمها على شكل مواد تحليلية لمساعدة البلدان على اعتماد استراتيجيات الوقاية الملائمة، مع اضطلاع الأنتربول بدور ريادي للتصدي الفعال لجرائم الذكية لتكنولوجيا المعلومات.

لقد دعمت الجزائر المشروع و مأسسته في إطار آلية أمنية سميت بالأفريبول ومقرها الجزائر العاصمة , حيث يرأسها المدير العام للأمن الوطني في الجزائر , وتعتبر أداة فعالة للتنسيق الجهوي للجهود في التنبؤ و الوقاية ثم التصدي للظاهرة الإرهابية على المستوى المعلوماتي و الشبكي و الإعلامي عبر , توظيف الموارد البشرية المدربة و المتكونة في هذا المجال , وإستغلال الخبرات الدولية لإدارة حكيمة و إستشرافية و فعالة للإرهاب الدولي في أشكاله و مضامينه الجديدة و المعقدة و الخطيرة و المهددة للأمن و السلم الدوليين.

إن تجسيد حقيقي لحوكمة الأمن إلكتروني يقتضي تفعيل دور الفواعل غير الرسمية، لدعم الأمن وتعزيزه , عبر رفع كفاءة أداء الفاعلين غير الحكوميين , من خلال ارساء مفهوم "الامن متعدد المستويات" الذي يقتضي اشراك المجتمع في هندسة نظم الأمن وادارة بل وحوكمة استراتيجيات تعزيز الامن، باعتباره خدمة للمجتمع الذي يتعين عليه القيام بدوره في هذا الإطار.

لهذه الغاية يجب أن يتضمن المشروع مجموعة من استطلاعات الرأي العام وورش العمل التي تجمع مختلف الكيانات الفاعلة في الحكومة والبرلمان والمؤسسات الرسمية من جهة والمعنيين غير الرسميين من منظمات مجتمع مدني و خبراء في التكنولوجيات الجديدة، وصحفيين نحو مقارنة تشاركية تنتج مجموعة من التقارير و الأبحاث الكمية والدراسات التطبيقية التي تستعمل تكنولوجيات الإتصال المعاصرة في تطوير قطاع الامن في المستقبل

وهي مسألة حياة أو موت لا تعني بالضرورة الجزائر فقط بل العالم بأسره، وفي هذا السياق ، قال الرئيس الصيني شي جين بينغ، ذات يوم، أن الصين تأمل في العمل عن كثب مع دول ومنظمات دولية أخرى، من أجل حوكمة أمنية عالمية، والتعاون لبناء مجتمع إنساني يتمتع بأمن كون، وقد أدلى شي بهذه التصريحات في خطاب ألقاه خلال حفل افتتاح الدورة الـ 86 للجمعية العامة للأمم المتحدة، في بكين، بحضور مشاركين من 158 دولة ومنطقة. وأثناء مراسم الافتتاح، قدم الرئيس الصيني 4 مقترحات، ألا وهي:

1- على جميع الدول بذل الجهود المشتركة من أجل خلق بيئة أمنية ومستقرة لشعوب العالم.

2- على جميع الدول إصلاح وتحسين الأنظمة الأمنية العالمية بناء نظام اجتماعي إداري علمي وذكي وقانوني.

3- على جميع الدول التمسك بميثاق الأمم المتحدة ولوائح الجمعية العامة للأمم المتحدة وحماية عدالة المجتمع البشري وتنفيذ اتفاقية مكافحة الجرائم الدولية.

4- على الدول الكبرى تقديم دعمها للدول والمناطق المتخلفة من حيث الأمن والتنمية، وتقاسم خبراتها حول الإدارة الأمنية مع الدول الأخرى.

إن ظاهرة انتشار التنظيمات الإرهابية واتساع بؤر عملياتها، أصبحت من أبرز التحولات الكبرى التي شهدتها بنية العلاقات الدولية المعاصرة بحكم تطور هذه التنظيمات في أدبياتها للخطاب وآلياتها للاستيعاب.

فالخاصية التدميرية للحروب الجديدة في المنطقة تؤكد أن هناك أكثر من فرق كمي في أن تخاض الحروب بين جيوش محترفة في مساحات محدودة، أو ضد شعوب بكاملها على مستوى عالمي، وبين أن تتحدى الدولة جماعات ليس لديها ما تخسره، في مسارح عمليات تحتكم وفق المنطق الشبكي للانتشار والإستحواذ والسيطرة. هذا ما يتطلب وضع سياسات عامة أمنية جديدة 13، حتى لا يبقى الإرهاب يركب المصعد، والدولة تصعد السلم الخشبي، وحتى لا تكون هناك فجوة رقمية بين الإرهاب والدول أو فراغا يتحول لفضاء مفتوح على الموت والفوضى والنهاية، من منظور أن الإرهاب لا يمكن اعتباره ببساطة مشكلة دولة بعينها، بل إنه بات خطراً وجودياً عالمياً ممتداً عبر الدول وما

فوق الدول مما يتطلب استجابةً سريعةً، قويةً وفعّالةً من خلال :-الوقاية-الإختراق-المعلومة-الإستباق.-الذكاء.

## الخاتمة:

### -النتائج :

1- تعود ظاهرة العولمة لتؤكد في كل مرة، أهمية المعلومات ودورها في صناعة الأمن بصيغ جديدة ذات أبعاد, شبكية ورمزية ومعرفية ولوجيستكية .

2- لقد أصبح إخضاع السياسات الأمنية في فترة ما بعد الحرب الباردة وظهور مجتمع المعلومات في ظل تكنولوجيايات الإتصال الجديدة ، للحكم الراشد معطى بنيوي أساسي في إدارة العلاقات الأمنية الدولية وما فوق الدولية المعاصرة ، خاصة منذ حرب الخليج الثانية مروراً بأحداث 11سبتمبر وحرب أفغانستان ضد الطالبان , وصولاً إلى حرب الخليج الثالثة عام 2003 وليس نهاية بالحرب العالمية ضد تنظيمات شبكية مسلحة تمثل جيلاً جديداً من الإرهاب وهو ما يعرف إعلامياً ويسوق بالصوت والصورة , بالقاعدة وداعش .

### -التوصيات :

1-إن الجزائر على ضوء ذلك , يجب أن تتكيف مع هذه الحقيقة التكنولوجية ليس على صعيد الأدبيات فقط بل على صعيد الآليات البشرية والمعلوماتية التي تتحكم في إدارة الأمن المعاصر بشكل ذكي يقوم على مقومات المعرفة والقوة الناعمة,

2- تفعيل إدارة الأزمات من خلال التنبؤ لها وتحيين طرق ومناهج التكيف معها من خلال دعم صناعة القرار في هذا المجال والوصول للبدائل الجيدة في إختيار الحلول الأمنية والمخرجات التكنولوجية للواقع الإقليمي والدولي الصعب والمعقد في إطار تنمية الشراكة الأمنية مع المجتمع المدني والفواعل غيرالرسمية التي تستطيع أن تخلق بيئة حاضنة للأمن بمفهومه الشامل.

3 - إنشاء مواقع في مختلف شبكات الأنترنت لمواجهة الفكر المتطرف ونشر الفكر المعتدل الذي يدعو للتعايش والتسامح والتعارف بين الشعوب، ومراقبة المواقع والمنصات

الإلكترونية بشكل دائم وصيانتها بل وحمايتها بشكل دائم من الاختراق من طرف المنظمات والجماعات الإرهابية.

4-تدعيم وتعزيز الدراسات الأمنية الرقمية على صعيد مناهج التكوين والتدريب من جهة وأدوات الإستيعاب والسيطرة على ظاهرة الإرهاب الافتراضي من جهة ثانية .

## الهوامش :

1 القرآن الكريم (سورة البقرة آية- 269).

2-أيمن السيد شبانة، "الصراعات الإثنية في إفريقيا: الخصائص..التداعيات..سبل المواجهة"، قراءات إفريقية، ع.06(سبتمبر 2010)، ص ص.101، 102.

- 3 james wright , canadian policy towards fragile , dangerous and failed states, working paper prepared in , conference on fragile states, dangerous states and failed states ,25-27 november/ 2005 (retired on 22/10/2014) .
- 4-عبد الناصر حريز, الإرهاب السياسي دراسة تحليلية , بيروت , مكتبة مدبولي , ط1, 1996, ص 24.
- 5- Eugene b ; skonikoff ,the elusive transformation : science technology , and the evolution of international politics ( -5 princeton, nj princeton university press ;1994)p22
- 6-عمراني كربوسة , الظاهرة الإرهابية و الإعلام : حدود التأثير و ميكانيزمات المواجهة , المؤتمر الدولي حول دور الشريعة و القانون و الإعلام في مكافحة الإرهاب , عمان , الأردن , 2016 , ص12.
- 7-أمن المعلومات , موسوعة ويكيبيديا , نقلا عن موقع :[http :arm/wikipedia .org](http://arm/wikipedia.org)
- 8-عادل عبد الصادق , الإرهاب الإلكتروني و القوة في العلاقات الدولية , نمط جديد و تحديات مختلفة  
<http://www.assakind.com/center/readbook/53023.html>:
- 9--adam simon , television news and international earthquake ; relief journal of communication(summer 1997) p82--83
- 10-أماني صلاح الدين سليمان , هل تؤدي مكافحة الإرهاب لدعم التعاون الأمني الأورو متوسطي ؟ مجلة السياسة الدولية , عدد 23 , مارس 2015, القاهرة , ص 53.
- 11- خالد ممدوح إبراهيم , أمن الحكومة الإلكترونية , الإسكندرية , مصر , الدار الجامعية , 2008, ص 14.
- 12-حسين بن سعيد بن سيف الغافري, الجهود الدولية في مواجهة جرائم الإنترنت , ملتقى: سبل مكافحة الجرائم الالكترونية, الرياض, 4/5/2004, ص 52.
- 13-طارق ابراهيم الدسوقي عطية, الأمن السياسي , الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر, 2010, ص.104.